Yahiaoui Saliha BOUGADOUM¹

**THE ADEQUACY AND EFFECTIVENESS OF ALGERIAN LAW IN
PROTECTING THE ENVIRONMENT**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.5-3.4>

Research Article

Received:

05/04/2021

Accepted:

25/04/2021

Published:

01/06/2021

This article has been
scanned by **iThenticate**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The assault on the environment is one of the most serious problems facing the world, as it threatens life in an environment that is supposed to ensure a healthy life in the present and in the future. The problem of environmental pollution and compromising its safety is not a recent matter, but the severity of the pollution and the acceleration of the expansion of its field is the matter.

This research is not related the international conferences and treaties that have established mechanisms to protect the environment, but it is related to Algerian law and the mechanisms that it has put in place to preserve a healthy environment.

There is no doubt that protecting the environment has become more than necessary. This is what led the Algerian legislator to issue many laws that contain texts to protect the environment and texts to criminalize in the event of assaulting it.

Key words: The Environment, Pollution, Mechanisms to Protect The Environment, The International Law, The Algerian Law.

¹ Dr , Algiers University 1, Algeria, sbougadoum.fdroit@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-6635-3122>

مدى كفاية وفعالية القانون الجزائري في حماية البيئة

يحياوي صليحة بوقادوم²

الملخص

يعتبر الاعتداء على البيئة من أخطر المشاكل التي تواجه العالم لأنه يهدد الحياة في محيط يفترض فيه أنه يكفل العيش السليم في الحاضر والمستقبل. إن مشكلة تلوث البيئة والمساس بسلامتها ليس أمرا حديثا بحد ذاته، ولكن شدة التلوث وتسارع توسع مجاله هو الأمر الحديث. لا يتعلق موضوع هذا البحث بالترسانة القانونية الدولية التي واجه بها المجتمع الدولي هذه الظاهرة بعقده للعديد من المؤتمرات وإصداره للعديد من المعاهدات الدولية التي وضعت آليات لحماية البيئة، بل يتعلق بدراسة تخص القانون الجزائري والآليات التي تم وضعها للحفاظ على بيئة سليمة. مما لا شك فيه أن حماية البيئة أصبح أكثر من ضرورة، هذا ما أدى بالمشروع الجزائري إلى إصدار العديد من القوانين تحتوي على نصوص لحماية البيئة بصفة عامة ونصوص للتجريم في حالة الاعتداء عليها بصفة خاصة. **الكلمات المفتاحية:** البيئة، التلوث، آليات حماية البيئة، المعاهدات الدولية، القانون الجزائري.

المقدمة:

يعتبر الاعتداء على البيئة من أخطر المشاكل التي تواجه العالم في الوقت الحالي لأنه يهدد وجود الإنسان والحيوان في محيط يفترض أن يكفل لهما العيش السليم في الحاضر والمستقبل. إن مشكلة تلوث البيئة والمساس بسلامتها ليس أمرا حديثا بحد ذاته، لكن شدة التلوث وتسارع توسع مجاله هو الأمر الحديث. وقد واكبت عملية تلوث البيئة في كل المجالات التطور الصناعي والاقتصادي الذي تعرفه الدول المتقدمة والتي تعتبر من أكثر الدول مساهمة في اختلال التوازن البيئي لاسيما فيما يتعلق بتلوث الجو والبحر، وهما المجالان اللذان ينتشر فيهما التلوث بكثرة لعدم وجود حدود مادية تفصل بين المجالات الجوية والبحرية وبين الدول المؤثرة فيها سلبا وتلك التي لا علاقة لها بالتلوث، علما بأن الدول الأكثر صناعة هي الأكثر تلويثا بفعل الغازات التي تولدها مصانعها في غلاف الأوزون، وتلك التي تملك التكنولوجيات الخاصة بالبحار هي التي تؤثر على البيئة البحرية عن طريق تلويث المياه أو التأثير في الثروة الحيوانية ... نظرا للخطر المحدق بكوكب الأرض وبمن عليه من بشر وحيوان ونبات، فإنه كان من الضروري الالتفات للمشكلة لمحاولة الحد منه. ذلك ما قام به المجتمع الدولي عن طريق عقد العديد من المؤتمرات التي درست هذه الظاهرة وحاولت إيجاد آليات للحد منها. لا يتعلق موضوع هذا البحث بالترسانة القانونية الدولية التي واجه ويواجه بها العالم هذه الظاهرة، وذلك بعقده للعديد من المؤتمرات وإبرامه للعديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تم بواسطتها وضع آليات لحماية البيئة، والتي صادقت عليها أغلبية دول العالم من بينها الجزائر، بل يتعلق الموضوع بالبحث عن كيفية قيام الدول داخليا بحماية البيئة، لأن دور هذه الدول هو الذي يظهر من خلاله الحماية الحقيقية للبيئة من دونه، ولأن حماية البيئة من خلال المؤتمرات والمعاهدات الدولية التي وضعت آليات لذلك، لا تكون لها فعالية ما لم تحترمها الدول المكونة للمجتمع الدولي. على هذا الأساس أقترح تقديم دراسة تخص حماية البيئة في التشريع الجزائري وتتعلق بعرض أهم القوانين التي تم إصدارها للحفاظ على بيئة سليمة وذلك من خلال تدابير للحماية وأخرى للردع عن طريق التجريم والعقاب وهذه هي في نظري الوسيلة الأنجع لمواجهة هذه الظاهرة عندما تفشل تدابير الحماية.

² د.، جامعة الجزائر 1، الجزائر، sbougadoun.fdroit@gmail.com

مما لا شك فيه أن حماية البيئة أصبح أكثر من ضرورة، هذا ما أدى بالمشروع الجزائري إلى إصدار العديد من القوانين التي تحتوي على نصوص لحماية البيئة بصفة عامة ونصوص للتجريم في حالة الاعتداء عليها بصفة خاصة. يتم معالجة الموضوع طبقا للإشكالية الموالية: ما مدى كفاية وفعالية النصوص المعتمدة من طرف المشروع الجزائري لحماية البيئة؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم عرض الموضوع في محورين أساسيين يتعلق المحور الأول بدراسة مدى كفاية النصوص التشريعية في مجال حماية البيئة، والمحور الثاني يهتم بمدى فعالية هذه النصوص القانونية لحماية البيئة.

المبحث الأول

مدى كفاية النصوص التشريعية في مجال حماية البيئة

تعتبر المشاكل البيئية المتنوعة التي تواجه العالم من أعقد المشاكل في الحاضر وفي المستقبل القريب والبعيد، لاسيما إذا لم تتحرك الدول لمواجهتها بصفة جدية.

بدأ تلوث البيئة منذ تدخل الإنسان بالتقنيات الحديثة والصناعات المتقدمة مركزا جهوده على الانتاج والربح السريع دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار التي تتكبدها البيئة من خلال تلويث كل مجالاتها بصفة مباشرة واستنزاف الموارد الحية والطبيعية فيها.

نظرا لخطورة الموقف فإن دول المعمورة كلها اهتمت بالموضوع وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، ويتجلى هذا الاهتمام باستحداث الوسائل القانونية لحماية البيئة من التلوث أولا والردع في حالة التلوث ثانيا.

لا شك في أن البيئة تعدّ تراثا مشتركا للإنسانية، ومما لا شك فيه أن الدول حاولت ولا زالت تحاول، سواء عن طريق تكتلات إقليمية أو دولية، في إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة ظاهرة تلوث البيئة وذلك عن طريق المعاهدات والاتفاقيات.

الجزائر من بين الدول التي صادقت على جل الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى قامت بإصدار مجموعة من القوانين الداخلية لحماية البيئة بكل مكوناتها كما أدرجت في هذه القوانين نصوصا تجرم وتعاقب المخالف لهذه القوانين.

ولما كان الموضوع خاص بالتشريع الجزائري، سنتطرق في هذا المبحث لقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة باعتباره قانونا تطرق لكل مجالات حماية البيئة في المطلب الأول، ولحماية البيئة في القوانين الخاصة بمجالات محددة في المطلب الثاني.

المطلب الأول

حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

أولا: نبذة عن تطور التشريع الجزائري في مجال حماية البيئة

اهتمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال وبالرغم من الظروف القاسية التي تركها الاستعمار، بإصدار العديد من النصوص القانونية والتنظيمية تهتم بالمجال البيئي ولو كان ذلك بصفة غير مباشرة، على غرار المرسوم المتعلق بحماية السواحل (المرسوم رقم 63-73 المتعلق بحماية السواحل والمرسوم رقم 63-478 المتعلق بالحماية الساحلية للمدن والرسوم رقم 67-38 المتعلق بإنشاء لجنة المياه).

بالنسبة للقوانين اللاحقة لاسيما قانون البلدية لسنة 1967 (الأمر رقم 67-73 المتضمن قانون البلدية) وكذا قانون الولاية (الأمر رقم 69-39 المؤرخ في 23 ماي 1969)، كليهما تضمن حماية البيئة وذلك بالإشارة إلى حماية النظام العام ومكافحة الأمراض المعدية.

بدأ الاهتمام الفعلي بحماية البيئة في مطلع السبعينيات بإنشاء المجلس الوطني للبيئة، الذي كلف بتقديم اقتراحات في مجال حماية البيئة (المرسوم رقم 74-156 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة).

وفي سنة 1983 صدر قانون حماية الصحة وترقيتها، وقد ربط هذا القانون حماية الصحة بحماية البيئة، لاسيما في المواد من 32 إلى 51 والتي ادرجت تحت عنوان "تدابير حماية المحيط والبيئة" (القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها).

في سنة 1987 صدر القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية والذي تطرق لحماية البيئة بصفة غير مباشرة (المرسوم رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية).

من الملاحظ أن القوانين السابقة الذكر لم تنص بصريح العبارة على حماية البيئة، لكن من استقراء النصوص يظهر لنا وبوضوح أن مجالات الحماية وتدخل الدولة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق حماية البيئة.

إن موضوع حماية البيئة من المواضيع ذات الأهمية بالنسبة للحكومات وللمنظمات الدولية وللمجتمعات بصفة عامة خاصة بعد ظهور الأضرار الخطيرة في الواقع الملموس كظاهرة الاحتباس الحراري، والتقلبات المناخية التي لها صدى سلبي على تنمية الدول في كل المجالات.

في هذا المجال أصدرت الجزائر قانونا خاصا بحماية البيئة بصفة مباشرة وهو القانون المتعلق بـ "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" (القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003) الذي ألغى القانون رقم 83-03 المؤرخ في 1983/02/05 والمتعلق بحماية البيئة.

ثانيا: مضمون قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

عالج هذا القانون حماية البيئة من عدة جوانب، لم يتم تعريف البيئة بصفة مباشرة إلا أنه حدد مكوناتها وذلك في المادة 4 فقرة 7 منه والتي تنص على أنه "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".

وقد خصص الجانب الأول لشرح المفاهيم العامة لحماية البيئة وربطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تكون في إطار احترام متطلبات عدم المساس بالبيئة وعدم تلويثها بصفة عامة وهذا ما يظهر في نص المادة 4 فقرة 8 من القانون والتي عرفت التلوث على أنه "كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرّة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية". ثم تم أدرج المجالات التي تستوجب الحماية وهي:

- حماية التنوع البيولوجي مع العلم أن هناك قوانين خاصة بكل هذه المجالات كقانون الصيد والصيد البحري وقانون الغابات، والقانون البحري، والجوي...إلا أن هذا القانون أضاف حماية للتنوع البيولوجي. وتتعلق الحماية بالتراث البيولوجي الوطني الخاص بالحفاظ على فصائل حيوانية ونباتية، حيث تدخل المشرع لمنع إتلاف البيض والأعشاش وسلبيها وكذا تشويه الحيوانات من الفصائل المحددة أو مسكها أو تحنيطها أو نقلها أو استعمالها أو عرضها للبيع... (المادة 40 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).

- حماية الهواء والجو وذلك بمنع إدخال مواد، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في الجو وفي الفضاءات المغلقة من شأنها تشكيل خطر على الصحة البشرية، والتأثير على التغيرات المناخية أو إفقار طبقة الأوزون، والإضرار بالموارد البيولوجية والأنظمة البيئية (المادة 44 من نفس القانون).

- حماية المياه والأوساط المائية، وذلك بالتكفل بعملية التزويد بالمياه العذبة واستعمالاتها وآثارها على الصحة العمومية، وكذلك الاهتمام بتوازن الأنظمة البيئية المائية والأوساط المستقبلية وخاصة الحيوانات المائية، (المادة 48 من نفس القانون).

- حماية المجال البحري وذلك بالنص على تجريم الأفعال التي من شأنها المساس بالبيئة البحرية وذلك بتحديد الأفعال الممنوعة والمتمثلة في منع كل صب أو غمر أو ترميد التي ينتج عنها:

- الإضرار بالصحة العمومية والأنظمة البحرية؛
- عرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة والتربية المائية والصيد البحري؛
- إفساد نوعية المياه البحرية من حيث استعمالها؛
- التقليل من القيمة الترفيهية والجمالية للبحر والمناطق الساحلية والمساحات بقدراتها (المادة 52 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).

كما نصت المادة 90 من نفس القانون على العقوبات المطبقة على ريان السفينة في حالة إشرافه على عمليات الصب و/أو الغمر أو الترميد، وهي عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة تتراوح من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج. وفي نفس الإطار تطرق المشرع للريان الخاضع للمعاهدة الدولية للوقاية من تلوث مياه البحر بالمحروقات المبرمة في لندن في 1954 وتعديلاتها، وحدد له عقوبة الحبس من سنة على 5 سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج على 10.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حالة صب المحروقات أو مزجها في البحر.

- حماية الأرض وباطن الأرض من كل أشكال التدهور أو التلوث والاعتماد على استغلال الأراضي الزراعية أو العمرانية أو الصناعية طبقا لمقتضيات الحماية البيئية، وأن يخضع استغلال موارد باطن الأرض للقانون ولطرق عقلانية (المواد من 59 إلى 62 من نفس القانون).

- حماية الأوساط الصحراوية وذلك بواسطة وضع مخططات لمكافحة التصحر وكذلك وضع إطار قانوني للحفاظ على الانظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي في الأوساط الصحراوية (المادة 63 من نفس القانون).

- حماية الإطار المعيشي بالإضافة للقوانين الخاصة بتهيئة العمران لاسيما حماية الغابات والحدائق والمساحات الترفيهية، فإن المشرع وفي إطار قانون الحماية المستدامة يمنع وضع لافتات الإشهار على العقارات المصنفة ضمن الآثار التاريخية وعلى الآثار الطبيعية والمواقع المصنفة أو على الأشجار (المواد من 65 إلى 68 من نفس القانون).
- الحماية من المواد الكيميائية وتهدف مقتضيات هذه الحماية، حماية الانسان والبيئة من الأخطار الناجمة عن استعمال هذه المواد كما يجب أن تخضع هذه المواد لكيفيات وضوابط محددة (المواد من 69 إلى 71 من نفس القانون).
- الحماية من الاضرار السمعية وتتعلق بالحماية من الاضرار السمعية وذلك بالحدّ من انبعاث وانتشار الأصوات أو الذبذبات التي يمكن ان تشكل أخطارا على صحة الانسان (المواد من 72 إلى 75 من نفس القانون).

المطلب الثاني

حماية البيئة في إطار قانون العقوبات والقوانين الخاصة

إلى جانب قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي يعتبر القانون الأساسي لحماية البيئة، هناك مجموعة من القوانين الأخرى تحمي البيئة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن بين القوانين التي تدخلت لحماية البيئة نتطرق لقانون العقوبات أولاً، ثم لبعض القوانين الأخرى.

أولاً: حماية البيئة في قانون العقوبات

تطرق قانون العقوبات لحماية البيئة عن طريق التجريم والعقاب في المجال البيئي، وقد اتخذ المشرع في هذا الإطار منهجين لحماية البيئة، يتعلق المنهج الأول بالحماية المباشرة للبيئة (1) والمنهج الثاني بالحماية غير المباشرة للبيئة (2)، ونتطرق لذلك فيما يلي:

(1) الحماية المباشرة للبيئة: وضع المشرع مجموعة من النصوص جرم من خلالها أفعال الاعتداء على البيئة بطريقة مباشرة مثال على ذلك:

- نص المواد 415، 457، 416 من قانون العقوبات، والتي تجرم الأفعال التي تمس بسلامة الثروة الحيوانية،
- المادة 460 من نفس القانون وتجرم الإهمال في صيانة وإصلاح أو تنظيف الافران والمداخن او المصانع التي تشتعل فيها النار،

- وكذلك نص المادة 462 التي تجرم إهمال تنظيف الشوارع وتلويث الطرق العمومية.

(2) الحماية غير المباشرة: تقتضي حماية المصالح العامة للمواطن، تجريم كل ما من شأنه المساس باستقرار حياته، وعلى قدر المساس بهذا الاستقرار يأتي التجريم والعقاب. وهذا ما يظهر جليا في تجريم الأفعال الإرهابية بكل أنواعها، ومن بينها الأفعال التي من شأنها المساس بسلامة المحيط، مثال على ذلك ما جاء في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات التي تنص على أنه "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

...

- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما في ذلك المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الانسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر...". إن هذا النص مخصصا أساسا للحماية من الأفعال الإرهابية عموما لكن هذا لم يمنع المشرع من التطرق لحماية البيئة من جراء الأفعال الإرهابية.

إن الأحكام المجزئة للأفعال الماسة بسلامة البيئة التي حددها قانون العقوبات غير كافية لحماية البيئة ويرجع ذلك لحدثة موضوع حماية البيئة، مما يستدعي الرجوع للقوانين الخاصة المستحدثة لحماية البيئة.

ثانياً: حماية البيئة في القوانين الخاصة

أصدر المشرع الجزائري مجموعة من القوانين حدد فيها قواعد لحماية البيئة وقواعد أخرى للتجريم والعقاب وذلك في مجالات عديدة منها:

- قانون تسيير النفايات الصادر في 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. يلعب هذا القانون دورا مباشرا في حماية البيئة وذلك بتنظيم طرق ازالة النفايات المنزلية والنفايات الخاصة والخاصة للخطر لتفادي الجرائم الواقعة على البيئة والتي من شأنها المساس بالبيئة الجوارية، والتدخل بالعقاب في حالة مخالفة أحكامه.
- قانون الوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث الصادر في 2005 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، مثلما تدل عليه التسمية، فإنّ هذا القانون يدعو إلى الوقاية من أخطار الكوارث والتكفل بآثارها على المستقرات البشرية بتحسين معرفة هذه الأخطار وتعزيز مراقبتها وتطوير الإعلام الوقائي منها (المادة 6 من القانون). وقد حدد هذا القانون الأخطار الكبرى والمتمثلة في الزلازل والأخطار الجيولوجية، والفيضانات، والأخطار المناخية، وحرائق الغابات، والأخطار الصناعية والطاقوية، والأخطار الإشعاعية والنووية، والأخطار المتصلة بصحة

الإنسان والحيوان والنبات وكل أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي والكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة (المادة 10 من القانون). نلاحظ أن المشرع وعبر هذا القانون، قد فكر في حماية البيئة في الظروف الاستثنائية إلى جانب الظروف العادية.

• قانون تسيير المساحات الخضراء الصادر في 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها. ويهدف هذا القانون أساسا لتحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء وقد حدد مفهوم المساحة الخضراء وشروط تصنيفها والهدف منها لاسيما إلزامية إدراجها في مشاريع البناء، كما يحتوي على باب يحتوي على نصوص جزائية تعاقب في حالة عدم احترام أحكامه.

القانون البحري تعتبر البحار والمحيطات مجالات هامة بالنسبة لحياة الإنسان، لأن المياه تغمر بصفة عامة حوالي 70% من مساحة الأرض، ولأنها تساهم بصفة كبيرة في التوازن البيولوجي للكرة الأرضية، كما أنها تحظى بأهمية اقتصادية للدول، لذا كان من الضروري الاعتناء بها وحمايتها. إن الاهتمام بحماية البيئة البحرية اهتمام دولي جسده المعاهدات والاتفاقيات الدولية. أما على المستوى الداخلي فقد وضع المشرع الجزائري مجموعة من النصوص لردع كل ما من شأنه المساس بالبيئة البحرية وذلك في مجموعة من القوانين ونركز هنا على القانون البحري الذي نص في المادة 500 منه على عقوبة الإعدام كجزاء على كل ريان سفينة جزائرية أو أجنبية ألقى عمدا نفايات مشعة في المياه التابعة للقضاء الجزائري، كما تنص المادة 499 من نفس القانون على عقوبة الحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة على ريان سفينة جزائرية أو أجنبية الذي ينقل مواد مشعة أو مزودة بوسائل دفع نووي داخل المياه الإقليمية الجزائرية دون اخطار السلطات، وفي حالة وقوع حادث لهذه السفينة يعاقب الريان بالسجن المؤبد.

• قانون النظام العام للغابات

نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأماكن الغابية الوطنية، ونظرا لدورها في استقرار التوازن البيئي، أحاطها المشرع الجزائري بحماية قانونية خاصة، تجسدت في العديد من النصوص أولها القانون الخاص بالغابات الصادر بموجب قانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 يونيو سنة 1984 المتضمن النظام العام للغابات المنظم للأماكن الغابية الوطنية. كما تطرق المشرع في قوانين أخرى لحماية الغابات وذلك في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وفي مجموعة من القوانين الأخرى منها القانون المدني وقانون العقوبات وقانون التهيئة والتعمير وقانون التوجيه العقاري.

بالرجوع إلى كل هذه القوانين نلاحظ وجود نوعين من الحماية، الأولى هي عبارة عن حماية إدارية هدفها تجنب وقوع أي ضرر وتجنب الخطر لحماية الغابة للأجيال القادمة. أما الحماية الثانية فهي حماية ذات الطابع الجنائي هدفها ردعي أي تطبيق العقوبات على كل من يمس بسلامة الغابات.

• النظام الجبائي البيئي تركز الجباية البيئية على مبدأ "ملوث مسدد"، وهو مبدأ من شأنه التشجيع على الابتعاد عن النشاطات الملوثة، وذلك من خلال وضع نظام جبائي عملي خاص يتمثل في العديد من الرسوم منها: الرسوم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة والمحددة في القائمة المرفقة بـ "الملحق الأول" في المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009.

تصنف النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة إلى صنفين هما صنف النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، والنشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا. وتحدد الرسوم على النشاطات الملوثة في قانون المالية، أما عن هذه النشاطات فهي عديدة منها:

- الرسم على المنتجات البترولية،
- الرسم على الوقود،
- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية،
- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي،
- الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية،
- الرسوم الخاصة بالمواد السامة بشتى أنواعها.

المبحث الثاني

فعالية النصوص القانونية لحماية البيئة

سن القوانين أمر سهل لكن الأمر لا يتعلق فقط بسن القوانين وإنما يتعلق بمدى فعالية هذه القوانين سواء تعلق الأمر بإجراءات التطبيق التي يفترض فيها السلاسة أي سهولة تطبيقها، أو بفعالية مضمونها.

لمعالجة مدى فعالية النصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة نتطرق للآليات المسخرة لتنفيذها، ففي المطلب الأول نعالج الآليات الخاصة بالحماية، أما المطلب الثاني فنخصصه للآليات الخاصة بالردع.

المطلب الأول

الآليات الوقائية الخاصة بحماية البيئة

يتميز قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بكونه قانون ذو طابع إداري نظرا للإمكانيات الممنوحة للإدارة من طرف المشرع للتدخل بهدف حماية البيئة. وتتجلى هذه الأهمية في إتخاذ عدة اساليب لحماية البيئة وذلك عن طريق مجموعة من الاجراءات والتدابير والتي من شأنها الحماية قبل الردع، وتمثل هذه الأساليب في:

1- أسلوب الضبط الإداري ويرتكز هذا الأسلوب أساسا على مبدأ الاحتياط وذلك باشتراط التراخيص القبلية لكل النشاطات الصناعية، لاسيما تلك المتعلقة بتسيير النفايات الخاصة بالنشاط الصناعي التي حُددت واجبات المنتجين للنفايات الخاصة والحائزين لها في الباب الثاني من القانون المتعلق بتسيير النفايات، ومراقبتها وإزالتها.

كما تخضع النشاطات المتعلقة بال عمران والنشاطات الخاصة باستغلال الموارد الطبيعية والغابات لهذا النوع من التراخيص.

2- الأسلوب المتعلق بالنظام الضريبي يعتبر هذا الأسلوب في الأصل وسيلة ردعية لكن تستعمل هذه الآلية كذلك كحماية للبيئة عن طريق منح امتيازات ضريبية وحوافز مالية وجمركية لمن يعتمد في نشاطاته لاسيما الصناعية منها، على وسائل صديقة للبيئة غير ملوثة أو قليلة التلوث حسب المجالات (المواد 77، 76 و 78 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).

3- الأسلوب الثالث ويتعلق بحماية البيئة عن طريق تفاعل الدولة مع المجتمع المدني ومع القطاع الخاص وذلك بإشراك المؤسسات والجمعيات والمنظمات في عملية حماية البيئة.

المطلب الثاني

الآليات الردعية لحماية البيئة

نتحدث عن الردع في حالة وقوع الجريمة وبالنسبة للجريمة الواقعة على البيئية، فيمكن تعريفها على أنها الإتيان بسلوك يضر ويخل بتوازن البيئة، وينتج عن ذلك تهديد لأمن واستقرار الكائنات الحية بصفة عامة.

تتميز الجريمة الواقعة على البيئة بمجموعة من الخصائص منها:

- صعوبة تحديدها بحيث أن المشرع لم يقدّر بتعريفها بل اكتفى بوضع الإطار العام لها،
- صعوبة اكتشافها ذلك أنها متوغلة في المحيط وعلى جميع المستويات كتلوث الهواء والمياه، وهو تلوث يصعب اكتشافه إلا باستعمال التقنيات العلمية الحديثة ومن طرف أشخاص ذوي الاختصاص في الميدان،
- امتداد أثر الجريمة البيئية في الزمن،
- اتساع مسرح الجريمة حيث تعتبر من الجرائم العابرة للحدود،
- ارتفاع عدد الضحايا من الجريمة البيئية.

عندما تعجز القوانين المنظمة لمجال ما في حمايته، وعندما يتعدى الضرر تطبيق الأحكام الخاصة، نلجأ إلى قانون العقوبات وإلى الأحكام الجزائية ذات الطابع الردعي والمتمثلة في العقوبات بكل أنواعها.

استطاع المشرع الجزائري مواكبة المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة، وذلك بالتشريع في كل مجالات البيئة وخاصة في الجانب الردعي، سواء كان ذلك في قانون العقوبات أو في القوانين الأخرى.

بالرغم من الأضرار التي تسببها الجريمة البيئية إلا أن المشرع وفي كل القوانين ذات الصلة اكتفى بوصف الجريمة البيئية بالجنحة أو المخالفة، ولم توصف على أساس أنها جنائية إلا نادرا (المادة 396 من قانون العقوبات: "يعاقب بالسجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة كل من وضع نارا عمدا في... غابات أو حقول مزروعة ...").

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة التي حاولت من خلالها جمع أهم القوانين الجزائية التي تجسد الحفاظ على البيئة وحمايتها، توصلت لمجموعة من النتائج والتوصيات والتي نعرضها فيما يلي:

أولا- النتائج المتوصل إليها

تتمثل أهم هذه النتائج في أن:

- المشرع الجزائري قد وضع القواعد الأساسية الخاصة بحماية البيئة، ويظهر ذلك من خلال أحكام تنظم سير هذه المجالات من جهة، وباعتماده لأحكام ردعية في حالة عدم احترام القوانين الخاصة بها من جهة أخرى.
- صعوبة الإجراءات الخاصة التي تسمح بمقاضاة المتسببين في التلوث.
- حداثة هذا النوع من الأفعال المجرمة، نتج عنه صعوبة التكفل بها قضائيا سواء كان ذلك من الناحية الإجرائية أو الموضوعية.

بعد اثاره بعض النقائص والمتعلقة أساسا بالجانب التطبيقي، فإنه من الضروري التدخل باقتراح حلول أرى انها كفيلة بحماية البيئة قبل وقوع أي ضرر وحلول أخرى لمواجهة الاعتداءات التي تمس سلامة البيئة ومن ثم سلامة الانسان وجميع الكائنات الحية.

ثانيا-الاقتراحات

من المبادرات والتوصيات الضرورية لحماية البيئة نرى أن هناك جانبين أساسيين، يتعلق الجانب الأول بالوقاية والتربية على حب البيئة والحفاظ عليها ويتعلق الجانب الثاني بالجانب القانوني الذي يستدعي مجموعة الملاحظات.

(1) الجانب الوقائي

تستدعي وقاية البيئة قبل التفكير في التجريم والعقاب:

- تنشئة الأجيال الصاعدة على حب الطبيعة والعمل على حمايتها بإدخال مادة حماية البيئة في البرامج التعليمية وذلك ليس فقط في الجانب النظري ولكن التطبيقي كذلك.
- تكوين أجهزة خاصة تقوم بالتوعية داخل المؤسسات والمدارس.
- تشجيع تكوين الجمعيات المدنية التي تنشط في مجال الحفاظ على البيئة.
- انشاء أجهزة شرطة خاصة بحماية البيئة في كل المجالات واعطائها صلاحية المتابعة عند المساس بها.

(2) الجانب القانوني

بالنسبة للجانب القانوني وبالرغم من إحاطة المشرع بكل المجالات القانونية لحماية البيئة، إلا أنه من الضروري إعادة النظر في المنظومة التشريعية الخاصة بجرائم الاعتداء على البيئة وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير منها موضوعية وأخرى شكلية.

فبالنسبة للجانب الموضوعي يستوجب الأمر:

- جمع نصوص التجريم والعقاب لتمكين المواطن من الاطلاع وبسهولة على الأفعال المجرمة وعلى العقوبات الخاصة بها من جهة، ولتسهيل عملية الاطلاع عليها من طرف القاضي ومن طرف مستخدمي العدالة من جهة أخرى، وقد يتأتى ذلك:

- بجمع النصوص المتعلقة بالبيئة في تقنين خاص بالبيئة يتضمن كل نصوص التجريم والعقاب في كل المجالات الخاصة بالبيئة،

- أو جمع النصوص الخاصة بالتجريم والعقاب الماسة بسلامة البيئة وإدماجها في فصل خاص في قانون العقوبات.
- تشديد العقوبات: لأن العقوبات الخاصة بالجرائم البيئية هي عقوبات خاصة بالجرح والمخالفات وفي غالب الأحيان فإن هذه العقوبات قد لا تكفي لردع المخالفين في العديد من الجرائم الماسة بسلامة البيئة، لذلك ولكي تكون لهذه العقوبات فعالية يجب تشديدها.

- بالنسبة لعقوبة الغرامة المالية فتكاد أن تكون قيمتها رمزية، وعليه ولإعطائها الفعالية المنتظرة يجب الرفع من قيمة مبلغها.

- ادراج عقوبة العمل للنفع العام في الجرائم الماسة بالبيئة لاسيما تلك المتعلقة بتلويث المحيط بحيث يعتبر هذا النوع من العقوبات كتعويض عيني للبيئة، وذلك بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء كالقيام بتنظيف الشوارع والحدائق والسواحل وكذلك القيام بمهمة غرس الأشجار...ويمكن كذلك حث القضاة على اقتراح هذا النوع من العقوبات على ذوي العقوبات قصيرة المدة لقضائها في القيام بأفعال تفيد البيئة عوض المكوث في المؤسسة العقابية. كما أنه من الممكن استحداث عقوبات خاصة تتماشى مع خصوصية جريمة تلويث البيئة.

هذا فيما يتعلق بالجانب الموضوعي أما من الناحية الإجرائية، فهناك كذلك مجموعة من التدابير يجب إتخاذها للقضاء على صعوبة إجراءات التقاضي منها:

- تمكين المواطن من الاتصال المباشر مع العدالة وذلك بوضع إجراءات بسيطة تمكنه من اللجوء إلى العدالة في حالة ملاحظته سلوكا من شأنه المساس بسلامة البيئة، وذلك دون اشتراط المرور على جمعية معينة والخضوع لإجراءات معقدة تجعله يفشل ولا يتمكن من القيام بذلك.

إلى جانب تجميع نصوص التجريم والعقاب وتسهيل عملية لجوء المواطن إلى العدالة، فهناك جانب آخر لا يقل أهمية ألا وهو القضاء في حد ذاته حيث يستوجب الأمر إدخال بعض التعديلات لتسهيل عملية الفصل في مثل هذه القضايا، وذلك عن طريق:

- إنشاء أقسام خاصة على مستوى المحاكم للنظر في الجرائم الخاصة بالبيئة إلى جانب الأقسام الموجودة حاليا (القسم المدني، شؤون الأسرة، الجنائي، العقاري، التجاري...)
- إنشاء جهاز خاص يأخذ على عاتقه مهمة متابعة الجرائم الماسة بسلامة البيئة.

- تكوين قضاة متخصصين للنظر والفصل في القضايا الخاصة بالبيئة، وإذا تعذر ذلك في الوقت الحالي فمن الضروري على الأقل القيام بدورات تدريبية تمكن القاضي من الاطلاع والإلمام بالقوانين المتعلقة بحماية البيئة. يتضح من خلال هذا الدراسة، أن الجزائر ماضية في سياسة حماية البيئة وذلك بإدراج نص خاص في الدستور يجسد حق المواطن في العيش في بيئة سليمة، ويحث على الحفاظ على البيئة وذلك في المادة 68 من دستور 2016 والمادة 64 من التعديل الأخير لسنة 2020، مما سيفتح المجال أمام المشرع بالتوسع أكثر في سن التشريعات الخاصة بحماية البيئة. إن دسترة حق المواطن في العيش في بيئة سليمة يفتح المجال أمام المشرع من أجل إتخاذ العديد من المبادرات بإصدار قوانين من شأنها الحفاظ الحقيقي على البيئة.

المراجع

النصوص التشريعية

- الدستور الجزائري لسنة 2016 و2020.
 قانون العقوبات.
 قانون الإجراءات الجزائية.
 القانون البحري.
 القانون رقم 01-19 الصادر بتاريخ في 12/12/2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
 القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في الجريدة الرسمية عدد 43.
 القانون 04-20 الصادر بتاريخ 25/12/2005، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
 القانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.
 القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المؤرخة في 17/02/1983. المعدل والمتمم بقانون رقم 08-13 والمؤرخ في 20 يوليو 2008، الجريدة الرسمية عدد 8.
 القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المؤرخ في 01/12/1990 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14/08/2004.
 الأمر رقم 69-39 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية عدد 44.
 الأمر رقم 67-73 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 18/10/1967، العدد 6.
 المرسوم 63-73 المتعلق بحماية السواحل، الجريدة الرسمية المؤرخة في 04/03/1963، العدد 13.
 المرسوم 63-478 المتعلق بالحماية الساحلية للمدن، الجريدة الرسمية المؤرخة في 20/12/1963، العدد 98.
 المرسوم 67-38 المتعلق بإنشاء لجنة المياه، الجريدة الرسمية المؤرخة في 24/07/1967، العدد 52.
 المرسوم رقم 74-156 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للبيئة، الجريدة الرسمية، 23/07/1974، العدد 59.
 المرسوم رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية، المؤرخ في 17/11/1987، الجريدة الرسمية، العدد 5.
 المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ 20 أكتوبر 2009 المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة، الجريدة الرسمية عدد 63.